لزينة اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع الا ليس فاجاز حذف خبرها اختيارا
ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا كقولهم فيما حكاه سيبويه ليس احد
الا هنا وقوله • فاما الجود منك فليس جود • فبيتم وخليتم انه ليس نا صير
نحو ثم ان بعض نا ضر تعتل • وما قاله ابن مالك ذهب اليه الفرا فقال يجوز في
ليس خاصة ان تقول ليس احد الا الكلام قد يتوهم تمامه بليس ونكرة كقوله
حين تمام احد ص وقد تلي الواو جملة وخبر لليس وكان منفية بعد الا وفاقا للا[illegible]
وابن مالك فيهما ش فيه مسئلتان الاولى قد تدخل الواو على اخبار هذا الباب
اذا كانت جملة تشبيها بالجملة الحالية كقوله • وكانوا اناسا ينفحون فاصبحوا
واكثر ما يعطونه النظر الشزر • وقوله • فظلوا ومنهم سابق دمعه له • وآخر
يثني دمعه العين بالمهل • هذا مذهب الاخفش وتابعه ابن مالك والجمهور انكروا
ذلك وتاولوا الجملة على ان الفعل على التمام الثانية ذهب الاخفش وابن مالك
ايضا الى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية اذا كانت جملة بعد الا كقوله
ليس شيء الا وفيه اذا ما • قابلته عين البصير اعتبار • وقوله • ما كان من بشر الا
ومنيته محتومة لكن الاجال تختلف • بليس وقوله • اذا ما ستنل لبيب ارهن لم
يكن سلاح لنا الا وجنت انوه • والجمهور انكروا ذلك واولوا الاول والثاني
على حذف الخبر ضرورة او على زيادة الواو وقالوا الخبر في الثالث لنا ص ويجوز
توسطها ومنعه الكوفية مطلقا وابن معط في دام وبعضهم في ليس ش اجاز البصريون
توسط اخبار هذا الباب بين الفعل والاسم اي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدا قال
تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقال ليس البر ان تولوا وقال الشاعر لا طيب للعيش
ما دامت منغصة • لذاته بادكار الموت والهرم • وقال • فليس سواء عالم وجهول
ومنعه الكوفيون في الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه ومنعه
ابن معط في دام ورد بانه مخالف للنص السابق وللقياس كسائر اخواتها وللاجماع
ومنعه بعضهم في ليس تشبيها بما وهو محجوج بالسماع والخلاف في ليس نقله ابو حيان
عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الاجماع على الجواز تبعا للفارسي
وابن الدهان وابن عصفور ص وتقدم بتلوها دام والمنفي بما وليس على الاصح وفي زال
واخوتها النافية الاصح يجوز ان نفي بغيرها قال در نود ولن ولم والاصح يجوز توسطها
وما في دام خلاف ش يجوز تقديم اخبار هذا الباب على الافعال الا دام وليس
والمنفي بما اما دام فلكل الاتفاق عليها لانها مشروطة بدخول ما المصدرية
الظرفية والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله واما المنفي بما فعن زال واخوته
ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشا الخلاف اختلافهم
في ان ما هل لها صدر الكلام او لا فالبصريون على الاول والكوفيون على الثاني
واما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي
وابن اخته والجرجاني واكثر المتاخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياسا على فعل

فبريتم

يعطونك

الثنى

علينا ج

التعجب

التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف وقد سلك البصريون ونسبه ابن جني الى
الجمهور واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور على الجواز لتقدم
معموله في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وفرق بين ليس وبين الافعال
المذكورة واما زال واخواته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا
سواء نفيت بما او بغيرها وعليه الفرا الثاني الجواز مطلقا وعليه سائر الكوفيين
لان ما عندهم ليس لها الصدر كغيرها الثالث وهو الاصح وعليه البصريون
المنع ان نفيت بما لان لها الصدر والجواز ان نفيت بغيرها كلا ولم ولن ولما
ولكن [illegible] لم ولن وما منع التقديم ان نفي بها اما تقدمه على الفعل دون ما
بان يوسط بينهما نحو ما قائما زال زيد فالاصح جوازه وعليه الاكثرون ومنعه
بعضهم لان الفعل مع ما كجزء ولا يفصل بينهما واما توسطه بين ما ودام فمنع صاحب
الافصاح وبدر الدين ابن مالك على انه لا يجوز لان الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين
صلته بمعمولها ولان دام لا تتصرف وقال ابو حيان القياس جوازه لان ما حرف
مصدري غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك الا ان يثبت ان دام لا تتصرف فيتجه المنع ص
ويجبان ويمنعان للمانع ش قد يجب توسط الخبر وتقديمه وقد يمنع كل من ذلك للامور
الموجبة والمانعة في خبر المبتدا مثال وجوب التوسط ما كان قائما الا زيد ومثال
وجوب التقديم اين كان زيد وكم كان مالك ومثال وجوب احدهما على سبيل التخيير
كان في الدار ساكنها وكان في الدار رجل يجوز تقديم الخبر وتوسطه ولا يجوز تاخيره
ومثال مانعهما وجوب التاخير كان نعم هند حبيبها لاجل اللفظ ومثال عدوي
صديقي للالتباس ص وفي تاخير الجملة ثالثها يجب ان رفع ضمير الاسم ويمنع تقديم
خبر [illegible] موضعه وفي منصوب الظرف ثالثها يمتنع لا ظاهرا [illegible] عرفا ونكرا
ولا يليها معمول خبرها كغيرها خلافا للكوفية وابن السراج الا ظرفا ويجوز مع خبر
وتقدمه ش فيه مسائل الاولى اختلف في وجوب تاخير الخبر هنا اذا كان جملة
على اقوال احدها يجب مطلقا ولا يجوز تقديمه ولا توسطه سواء كانت اسمية
نحو كان زيد ابوه قائم ام فعلية رافعة ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم ام غير رافعة
نحو كان زيد يضرب عمرو ومستند المنع في ذلك عدم سماعه والثاني لا مطلقا
فيجوز التقديم والتوسط وذكر ابن السراج انه القياس وان لم يسمع وصححه ابن
مالك قال لانه وان لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق • الى
ملك ما امه من محارب ابوه • ولا كانت كليب تصاهره • قال وقيل الجواز مع
كان فتقدم معموله في قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا
يظلمون وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل والثالث المنع ان الفعلية
الرافعة لضمير الاسم والجواز في غيرها وصححه ابن عصفور وقال لان الذي [illegible]
في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها
من كان يقوم زيد على ان يكون يقوم خبرا مقدما فقلت يقوم زيد لم يرجع الى المبتدا

Copyright © King Saud University